

## الملخص التنفيذي

خلال السنوات الأخيرة بدأ الحديث يتزايد بصورة مضطربة عن البحوث الميدانية، وأخذت الكثير من الدراسات -على المستوى البحثي ومستوى صنع القرار- تعتمد على بيانات ونتائج البحوث الميدانية بصورة كبيرة. ونظراً لإدراك أهمية مثل تلك البحوث الميدانية في إخراج البحوث من الجانب النظري الأكاديمي إلى محاكاة الواقع -لتكون قابلة للتطبيق- فقد تزايد عدد البحوث الميدانية المنقذة بصورة مضاعفة وخاصة خلال العامين الماضيين. وفي ضوء هذا الحراك الميداني نحو استطلاع آراء المستهدفين من تلك البحوث، كان من الضروري الوقوف بنقطة نظام، يتم خلالها وضع ضوابط ومعايير يمكن استخدامها لضبط بحوث المسوح الميدانية، ومن هنا نشأت أهمية الدراسة الحالية.

ويُعدُّ تعريف ضوابط ومعايير قياس وضبط جودة بيانات المسوح الميدانية مطلباً عالمياً وليس محلياً، فاستخدام الإحصائيات والبيانات -من قِبَل المنظمات والهيئات الدولية- يُعدُّ رهناً لخضوع العمليات -التي مرت بها تلك الإحصائيات والبيانات- لقواعد وأسس جودة تختلف باختلاف نوع البيان والعملية المولدة له. فليس غريباً أن نجد أن العديد من المنظمات والهيئات الدولية تعمل على توفير البيانات والإحصائيات للعديد من الدول -خاصة الدول النامية والدول العربية- بدلاً من استخدام تلك الإحصائيات والبيانات المنشورة من داخل تلك الدول. وبعيداً عن أية ضوابط وحدود سياسية لجودة ونوعية وتوجه البيان، نجد أن العالم المعلوماتي يهتم بتعريف البيان وتقنية إعداده Metadata -أو ما يطلق عليه البيانات حول البيانات Data about data- قبل أن يهتم بتوجهات البيان وأبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال التجربة التي خاضتها مصر -مُمثلة في وزارة التخطيط- وصندوق النقد الدولي IMF- والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID- حول تطبيق المعايير الدولية لنشر البيانات القومية NSDP- ترتب عليها اعتراف البنك الدولي بالمؤشرات والبيانات المنشورة عن الوزارة، باستخدام تلك المعايير والمنهجيات، مع أفراد صفحة إلكترونية -على الموقع الرسمي لصندوق النقد الدولي- لعرض تلك البيانات والمؤشرات. وتؤكد هذه التجربة أهمية تفعيل وتطبيق المعايير الدولية الخاصة بالعملية المولدة للبيانات، جنباً إلى جنب مع المعايير الدولية الخاصة بتركيب المؤشرات واستخلاص النتائج.

وتختلف العمليات المولدة للبيانات باختلاف نوع وطبيعة البيان، وباختلاف الهدف من جمعه، وباختلاف الإطار أو الأطر المنظمة لهذا البيان. إلا أن هذا الدليل المرجعي سوف يقوم أساساً على بحث

الجودة بتلك البحوث القائمة على المسوح الميدانية. في هذا الصدد سيعرض الدليل خلال أقسامه المتتابعة عدداً من نقاط الجودة الرئيسية، والتي سيتم تناولها بالتفصيل للوصول إلى أمثل عدد من نقاط الجودة الفرعية -التي يعمل كلٌّ منها -منفرداً- على قياس أحد جوانب بحوث المسوح الميدانية. وتجب الإشارة إلى أن أسلوب تقييم بحوث المسوح الميدانية -وفقاً لنقاط الجودة التي تمَّ إعدادها- هو أسلوب تصاعدي، أي أنه يجب البدء بتقييم النقاط الفرعية أولاً، والتي بتقييمها يُمكن الحصول على صورة متكاملة تُتيح تقييم النقطة الرئيسية. وبتجميع الصورة المنبثقة عن تلك النقاط الرئيسية للجودة نستطيع إعطاء التقييم المناسب لجودة البحث ككل، بالإضافة إلى تحديد التحفظات والقيود التي تُحدّد نطاق وفعالية استخدام بحوث المسوح الميدانية.